

Distr.: General
11 November 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
الجمعية العامة: التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢
المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان:
ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب
والمسنين والمعوقين والأسرة
التنمية الاجتماعية

الاستعدادات المتخذة لإحياء الذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير استجابة إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/٢٠١١ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١. ويوصي التقرير بأن تركز الاستعدادات المتخذة لإحياء الذكرى السنوية للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤ على وضع وتنفيذ السياسات في المجالات التالية: مكافحة فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي وضمان تحقيق التوازن بين العمل والأسرة والنهوض بالتكامل الاجتماعي والتضامن فيما بين الأجيال. أما على الصعيد الدولي فيوصي التقرير بتقاسم الممارسات الجيدة والمشاركة في البيانات المتصلة بوضع السياسات المتعلقة بالأسرة.



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالأسرة	٣
ألف -	سياسات مكافحة الفقر التي تركّز على الأسرة	٦
باء -	سياسات التوازن بين العمل والأسرة	٩
جيم -	مبادرات التضامن بين الأجيال	١٢
ثالثا -	الاستعدادات المتخذة من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة	١٤
ألف -	المبادرات المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي	١٤
باء -	مبادرات المجتمع المدني	١٧
جيم -	الاستعدادات المتخذة على الصعيد الدولي	١٨
رابعا -	النتائج والتوصيات	٢٠

أولاً - مقدمة

١ - أُعدّ هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/٢٠١١ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١ الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، وإلى لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تنفيذ ذلك القرار بما في ذلك استعراض حالة الاستعدادات المتخذة لإحياء الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة على الأصعدة كافة.

٢ - وفي القرار المذكور أعلاه يحث المجلس الدول الأعضاء على النظر إلى عام ٢٠١٤ بوصفه سنة مستهدفة يتم بحلولها بذل جهود عملية لتحسين رفاه الأسرة من خلال تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية الفعالة في هذا المضمار. ويشجّع الدول الأعضاء على مواصلة جهودها من أجل وضع السياسات الملائمة لمكافحة فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي وتحقيق التوازن بين العمل والأسرة. كما يطلب المجلس إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تنظر في المواضيع التالية لتوجيه الاستعدادات المتخذة من أجل إحياء الذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة:

(أ) القضاء على الفقر: مكافحة فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي؛

(ب) العمالة الكاملة والعمل اللائق: ضمان التوازن بين العمل والأسرة؛

(ج) التكامل الاجتماعي: تحقيق التكامل الاجتماعي والتضامن بين الأجيال.

٣ - ويركّز هذا التقرير على وضع السياسات المتعلقة بالأسرة في مجالات المواضيع الثلاثة المقترحة للاحتفال بالذكرى السنوية السابقة الذكر: فقر الأسرة والتوازن بين العمل والأسرة والقضايا المتصلة بالعلاقات فيما بين الأجيال، كما يصف التقرير حالة الاستعدادات المتخذة من أجل الاحتفال بالذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بما في ذلك مبادرات المجتمع المدني.

ثانياً - وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالأسرة

٤ - الأسر هي الدعائم الأساسية في بناء أي مجتمع. ولقد أعلن المجتمع الدولي عام ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة اعترافاً بالمساهمات العديدة التي تسديها الأسر إلى الجهود الإنمائية الشاملة. أما أهداف السنة وعمليات متابعتها فتقصد إلى الاستجابة إزاء التحديات التي تواجهها الأسر، كما أنها ما زالت توجّه الجهود الوطنية التي تفيد الأسر في طول العالم وعرضه. وتتيح الذكرى السنوية القادمة العشرون للسنة الدولية المذكورة أعلاه فرصة

للتركز على أطر السياسات الموجهة نحو الأسر والقادرة على التصدي للتحديات الجديدة التي ما برحت تواجهها الأسر منذ عام ١٩٩٤ على النحو الوارد في التقرير السابق للأمين العام (A/66/62-E/2011/4). ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة في ضوء الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة الاجتماعية القائمة حالياً والتي نتجت بالنسبة للأسر عن أثر الأزمة الاقتصادية العالمية.

٥ - وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/٢٠١١ تسلّم الدول الأعضاء بأن الاستعدادات اللازمة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسر تتيح فرصة مفيدة لاسترعاء المزيد من الاهتمام إلى غايات السنة المذكورة من خلال توسيع آفاق التعاون على جميع الأصعدة بشأن قضايا الأسرة، واتخاذ إجراءات متسقة لدعم السياسات والبرامج التي تركز على الأسرة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من النهج الشامل لإزاء التنمية.

٦ - ويسود اتفاق عام على أن الأسر تستحق أن تكون محوراً لعملية وضع السياسات. ويرجع ذلك إلى المساهمات الجوهرية التي تسديها الأسرة إلى المجتمع، حيث أن الأسرة تتحمل المسؤولية الأولية عن عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال وتنمية مهاراتهم الاجتماعية وهي مهارات حيوية بالنسبة إلى جميع جوانب حياة البالغين من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعامة والشخصية. وتشير البحوث إلى أن للوالدين دوراً كبيراً في نجاح الأطفال في المدرسة ومن ثم المساهمة في تنمية رأسمال بشري لصالح المجتمع^(١). كما أن الأسر تساند أبنائها البالغين، حتى بعد أن يتجاوزوا سنوات دراستهم، بما يتيح للشباب من البالغين اكتساب الخبرات والمؤهلات والكفاءات الاجتماعية اللازمة لمتابعة السبل التي يختارونها في إطار اقتصادات اليوم القائمة على التنافس.

٧ - وبرغم ما تقدّمه الأسر بصورة واضحة من مساهمات اجتماعية واقتصادية فقلماً تشكل محور اهتمام المبادرات الرئيسية المتخذة في مجال السياسات. وكثيراً ما تستهدف هذه السياسات النساء والأطفال كل على حدة ولا تستهدف الأسرة كوحدة متكاملة بحد ذاتها. وبرغم بعض الجهود التي بُذلت على الصعيدين الإقليمي والوطني فيما يتصل بوضع السياسات الموجهة نحو الأسرة إلا أن هذه الجهود لم تكن موضعاً لكثير من جهود البحث أو التوثيق ولا سيما في البلدان النامية. فالبحوث التي تمت، سواء بشأن الطريقة التي تُرسم بها أولويات سياسات الأسرة أو تلك التي تتصل بالطريقة التي تتأثر بها الأسرة من هذه السياسات ظلت بحوثاً محدودة. وما زالت البحوث المنهجية المتعلقة بالأسر مقتصرة إلى حدٍ

(١) كارين بوغنشنيدر وتوماس ج. كوريت، "سياسة الأسرة: وقد أصبحت ميداناً للدراسة وميداناً فرعياً للسياسة الاجتماعية"، *Journal of Marriage and Family*, vol. 72, No. 3 (June 2010), pp. 783-803.

كبير على البلدان المتقدمة وهي ترجع في جزء كبير منها إلى ما تم من أعمال قامت بها الأمانة العامة لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي.

٨ - وفضلاً عن شحّة الموارد المالية، تواجه الكثير من الحكومات تحديات في تصميم تنفيذ السياسات الأسرية نظراً للافتقار إلى الخبرة والقدرة على الصعيد الوطني. وثمة تحدٍ آخر يتمثّل في وجود عدد متزايد من المجتمعات التي تواجه تغيّرات سريعة في أشكال الأسرة ومهامها وحجمها.

٩ - كذلك فإن استمرار النتائج السلبية الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية يشكّل تحديات عديدة أمام الأسر؛ ففي البلاد المتقدمة والنامية على السواء، أدى تناقص دخل الأسرة إلى إجبار الآباء على إجراء استقطاعات فيما ينفقونه على صحة وتعليم أبنائهم. وما أن يتم إخراج الأبناء من المدرسة فمن المستبعد أن يعودوا للانخراط في سلك التحصيل التعليمي ومن ثم تتعرّض الإنتاجية كما تتعرّض احتمالات كسب الدخل في المستقبل إلى تناقص كبير^(٢). كذلك يهدّد التوتّر الاقتصادي ظاهرة التواؤم الأسري فضلاً عما ارتبط به من زيادة العنف الأسري وفي معدلات الطلاق إضافة إلى إهمال وإيذاء الأبناء. وثمة شواغل متنامية تشير إلى أن تدابير الاستقرار الاقتصادية، بما في ذلك التخفيضات التي تطرأ على الإنفاق الاجتماعي، وقد تم اتخاذها لمواجهة الأزمات الراهنة، يمكن أن تؤدي إلى المزيد من الآثار السلبية على الأسر على مستوى العالم كله.

١٠ - وفي أوقات زيادة حالات الانكشاف واللايقين، تصبح المهام الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأسر أكثر أهمية فيما تصبح قدرة الأسر على الوفاء بتلك المهام موضعاً للجدل؛ إذ أن الأسرة تجد نفسها باستمرار في موقف صعب من حيث رعاية أفراد الأسرة المعيشية من صغار وكبار، ومن حيث التوفيق بين العمل والحياة الأسرية فضلاً عن الإبقاء على الصلات التي تربط بين الأجيال التي حفظت كيان الأسرة في الماضي. ومن هنا فإن الاحتفال المقبل بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة بات يمثّل فرصة لاستعراض التحديات التي تواجهها الأسر ولإمعان التفكير بشأن أفضل السبل لموازنتها بحيث تؤدي أدوارها في مجالات الاقتصاد والتغذية وهي أمور من الأهمية بمكان بالنسبة لاستقرار المجتمعات وتجانسها.

(٢) الأزمة الاجتماعية العالمية: تقرير بشأن الحالة الاجتماعية في العالم، ٢٠١١ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.IV.12).

١١ - وفي صميم قدرة الأسرة على تزويد أفرادها بما يحتاجونه اقتصادياً ووجدانياً ومن ثم المساهمة في رفاه المجتمع، تكمن جهود الحد من الفقر وإيجاد التوازن بين العمل والأسرة وتحقيق التضامن فيما بين الأجيال.

ألف - سياسات مكافحة الفقر التي تركز على الأسرة

١٢ - أكد التقريران السابقان اللذان قدمهما الأمين العام عن قضايا الأسرة (A/64/134 و A/66/62-E/2011/4) على أهمية التركيز على الأسرة فيما يتصل بالجهود الشاملة من أجل استئصال شأفة الفقر. كما نوه التقريران بالحاجة إلى إيجاد أطر خاصة للسياسات بالنسبة للأسر التي تواجه خطر الفقر والاستبعاد الاجتماعي ومنها مثلاً أسرة الوالد الوحيد أو الأسرة الكبيرة العدد أو أسر الشعوب الأصلية أو الأسر التي ترعى أفراداً من ذوي الإعاقات ضمن الأسرة المعيشية. كما أن برامج التحوّل الاجتماعي التي محورها الأسرة بما في ذلك التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة اتضح أنها فعّالة في حماية الأسر من الآثار السلبية الناجمة عن الصدمات الاقتصادية وفي تخفيف حالات الانكشاف أمام العوامل الخارجية، فضلاً عن تحسين تغذية الأطفال وانتظامهم في المدرسة إضافة إلى الحد من عمالة الأطفال وبما يساعد على منع انتقال حالة الفقر من جيل إلى جيل.

١٣ - وقد عمل عدد من البلدان على سنّ تشريعات تكفل إضفاء الطابع المؤسسي تدريجياً على مثل هذه البرامج مع تحميل الوكالات الحكومية المسؤولية عن تنفيذها. ففي الجنوب الأفريقي، ثبت أن المعاشات التقاعدية غير القائمة على الاشتراكات والمقدّمة لصالح كبار السنّ باتت تشكل استجابة فعّالة من جانب السياسات سواء إزاء مخاطر الفقر أو الإصابة بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ذلك لأن دعم المسنين الذين يتولون رعاية أفراد آخرين في نطاق الأسرة، وفي ظل غياب أعضاء الأسرة الذين بلغوا سن العمل أمر يتسم بأهمية خاصة. كذلك فإن التقييمات المختلفة للمعاشات التقاعدية الاجتماعية في الجنوب الأفريقي أثبتت أثرها الإيجابي بالنسبة إلى جوانب التغذية والحدّ من الفقر وخاصة بين صفوف الأسر الممتدة. كما أن المعاشات التقاعدية غير المساهمة في الجنوب الأفريقي أدّت للحد من الفقر بنسبة ٢١ في المائة، مع انخفاض بنسبة ٥٤ في المائة في الأسر التي تضم أفراداً مسنين. ففي ليسوتو أدت هذه المعاشات التقاعدية إلى تخفيض معدلات الجوع إلى النصف. وفي موريشيوس، أدى تقديم المعاشات التقاعدية غير المساهمة إلى تخفيض معدل الفقر من ٦٤ في المائة إلى ١٩ في المائة في الأسر المعيشية التي تضم مسنين. وبصورة شاملة فإن الإيراد المتأتي من المعاشات التقاعدية بصورة منتظمة يكفل أمن الدخل للأسر بحيث يتسنى لها أن تواجه بصورة أفضل مغبة المخاطر وحالات اللايقين، بل أنها تستثمر في أنشطة ذات عائد

أكبر على نحو ما حدث مثلاً في ناميبيا حيث عمّد بعض كبار السن إلى استخدام معاشاتهم التقاعدية للاستثمار في أنشطة تربية الثروة الحيوانية أو الأنشطة الزراعية بل والحصول على الائتمان^(٣).

١٤ - وعلى خلاف الجنوب الأفريقي، ففي بلدان مثل إثيوبيا وزامبيا وكينيا ومدغشقر، ما زالت برامج التحويلات النقدية تقوم في معظمها على أساس وجود مشاريع وتقدّم بصورة منتظمة بواسطة وكالات مانحة. بيد أن غياب عنصر التملك المحلي والموارد المحلية يشكّل عقبة كأداء تحول دون استدامة مثل هذه النظم في الأجل الطويل.

١٥ - وفي أمريكا اللاتينية اتضح أن تقييمات الأثر الناجم عن برامج التحويلات النقدية الموجهة أسرياً أدى إلى نتائج إيجابية فيما يتصل بتعليم الأطفال وصحتهم وتغذيتهم. كما أن البرامج الواسعة النطاق أسهمت بدورها في الحد من حالات اللامساواة بل نجم عنها أثر ملموس فيما يتصل بتضييق هوّة الفقر وتخفيف قسوة الفقر. وكثيراً ما تُصمّم برامج مكافحة الفقر الموجهة أسرياً على أساس نموذج تقليدي للأسرة التي تتألف من زوج يكسب العيش وزوجة ملازمة للبيت. ومع ذلك فمثل هذه النماذج لم تكن تتوافق إلاّ مع نسبة ٢٠ في المائة من العدد الإجمالي للأسر المعيشية في أمريكا اللاتينية في عام ٢٠٠٥^(٤).

١٦ - وفي آسيا، كان هناك محاولات قليلة موثقة للأخذ بأسلوب التحويلات النقدية المقدّمة لصالح الأسر. ففي الصين، بدأ برنامج "ضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة" في شنغهاي في عام ١٩٩٣ ثم ظل يتوسع تدريجياً ليشمل مُدناً ومناطق ريفية أخرى وهو يوفر استحقاقاً نقدياً أساسياً لصالح الأسر المنخفضة الدخل. ويرجع الفضل لهذا البرنامج في خفض معدل فقر الأطراف المستفيدة منه بواقع ١٦ في المائة حيث أدى إلى تضييق هوّة الفقر بنسبة ٢٩ في المائة وتخفيف حدة الفقر بنسبة ٣٨ في المائة^(٥). وفي الفلبين، يتم حالياً تنفيذ برنامج نموذجي للتحويلات النقدية المشروطة. وفي بلدان قليلة انطلقت برامج من هذا القبيل، ولكنها ما لبثت أن أوقفت نظراً للصعوبات التي صادفت إدارة البرامج. ومع ذلك

(٣) زيشا موكوماني "سياسات مكافحة الفقر التي تركز على الأسر: استعراض إقليمي شامل: أفريقيا"، ورقة مقدّمة إلى اجتماع فريق الخبراء المعني بـ "تقييم السياسات الأسرية" المعقود من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١ في نيويورك <http://social.un.org/index/Family/MeetingsEvents/EGMonAssessingFamilyPolicies.aspx>

(٤) إيرما أريجادا "الأسرة وبرامج التحويل النقدي في أمريكا اللاتينية" ورقة مقدمة إلى اجتماع فريق الخبراء المعني بـ "تقييم السياسات الأسرية".

(٥) بوجورن - جوستافسون ودنغ كوهنغ "حصيلة برنامج ديباو وأهميته لمكافحة الفقر في الحضرة بالصين"، الفقر والسياسة العامة، المجلد ٣، عدد ١ (٢٠١١)، وارد في كنغ غاو "سياسات مكافحة فقر الأسر في الصين: تقييم نقدي" ورقة مقدمة إلى اجتماع فريق الخبراء المعني بـ "تقييم السياسات الأسرية".

فالتحويلات العينية، بما فيها إعانات الدعم الغذائية والوجبات المدرسية ما زالت تُستخدم على نطاق أوسع لمساعدة الأسر المحتاجة، بينما تُعد برامج الأشغال العامة وفرص التشغيل التكميلي بالنسبة لفقراء الريف سبباً أجمع وأكثر استدامة للحد من فقر الأسر.

١٧ - على أن معظم مبالغ التحويلات النقدية التي تستهدف الحد من فقر الأطفال تصدر عن منطلق يفيد بأن الفقر الذي يسود خلال مرحلة الطفولة المبكرة إنما يخلّف أثراً ملموساً على سلوك الطفل وعلى تطوّر المعرفي، فضلاً عن مرحلة العمل في طور البلوغ وقدرات الكسب في مراحل متقدمة من الحياة. وقد يُعد فقر الطفولة بوصفه بدايات تتشكل داخل الرحم ذاته باعتبار أن الفقر الذي تواجهه الأمهات في مرحلة الحمل يرتبط بالفرص الحياتية التي تتاح لأبنائهن وأحفادهن. ونتيجة لذلك فكثيراً ما تركز السياسات على تحسين جوانب تغذية ورفاه الأمهات.

١٨ - وما زال التمييز على أساس نوع الجنس ضمن نطاق الأسر والمجتمعات المحلية يمثل عقبة رئيسية إزاء محاولات استئصال الفقر. فالبنيات كثيراً ما يُحرمن من فرص التعليم ويتحملن أعباء غير متناسبة من العمل المنزلي بالمقارنة مع البنين. وفي مراحل متقدمة من الحياة تخرج مستويات التعليم المتمايزة بين الرجل والمرأة إلى تعزيز هذه الحالات من غياب المساواة بين الجنسين، وهي تحدّ من الفرص المتاحة للمرأة التماساً لفرص العمل المحدية بل تؤدّي إلى تباين القدرة على اتخاذ القرارات ضمن نطاق الأسر المعيشية. وللحد من هذه الحالات من اللامساواة الجنسانية من حيث الحصول على التعليم تقدّم إلى الأسر تحويلات نقدية في بعض الأحيان ليتسنى لها إلحاق فتياتها بالمدارس. وفي كمبوديا، زاد التحاق البنات ومشاركتهن وانتظامهن في المدارس بما يقارب ٣٠ في المائة عندما تلقت الأسر المعنية تحويلات نقدية مشروطة بمعنى مرتبطة بانتظام الفتاة في المدرسة وأدائها المدرسي^(٦). وفي باكستان وبنغلاديش وتركيا ساعدت التحويلات النقدية المشروطة أيضاً على تضييق الثغرات الفاصلة بين الجنسين من حيث التحاق الفتيات بالمدرسة. كما أن برنامجاً للتحويلات النقدية في باكستان أدى إلى زيادة عدد الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٠ سنوات و ١٤ سنة بالمدرسة بنسبة ١١ في المائة^(٧).

(٦) ديون فلمر ونوربرت وشادي "إلحاق الفتيات بالمدارس: قرينة من برنامج للمِنح الدراسية في كمبوديا" ورقة عمل لبحوث السياسات رقم ٢٩١٠، (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٦).

(٧) أرييل لشبين ونوربرت وشادي، التحويلات النقدية المشروطة: الحد من الفقر في الحاضر والمستقبل (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٩).

١٩ - وما زالت بطالة الوالدين تمثل أكبر عامل يندر بالخطر بالنسبة لفقر الأسرة في بلدان منظمة التعاون والتعاون في الميدان الاقتصادي، إذ أن معدلات فقر غير المشتغلين تزيد بواقع ثلاثة إلى خمسة أضعاف عن أقرانهم من حيث معدلات فقر المشتغلين^(٨). وعلى أساس هذه الخلفية فإن التحويلات النقدية والاستحقاقات الضريبية تسهم في خفض معدلات الفقر بما يقرب من النصف على صعيد منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٨). ومع ذلك فأقوى تحسُّن طرأ على الأحوال المعيشية للأسر التي لديها أطفال أفيد عنه في البلدان التي تضم كذلك ترتيبات متخذة لتقديم خدمات من قبيل رعاية الطفل والسفر والأغذية وإعانات الدعم للإسكان^(٨).

٢٠ - وقد نجمت عقبات جديدة من جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتعرّض لها عدد من البرامج الاجتماعية التي لها أثر مباشر على رفاه الأسر. وعمدت الحكومات إلى الأخذ بتدابير جمعت بين الحفز والتقشُّف المالي وهو ما انطوي على تغييرات في الاستحقاقات النقدية الأسرية ورعاية الأطفال بما في ذلك تجميد استحقاقات الطفولة وفرض قيود على شمولها وإجراء استقطاعات في منَح المواليد وتخفيضات في الدعم الرسمي المقدم لرعاية الأطفال، فضلاً عن تخفيضات طرأت على استحقاقات الإجازات الوالدية ومنح الإسكان.

باء - سياسات التوازن بين العمل والأسرة

٢١ - تهدف سياسات التوازن بين العمل والأسرة إلى مؤازرة الآباء العاملين كيما يصبحوا أفراداً مُنتجين مع كفالة الرفاه البدني والوجداني لأطفالهم. وعلى نحو ما لوحظ في التقارير السابقة للأمم العام المعنية بقضايا الأسرة، فإن الإجازات الوالدية ومرونة ترتيبات العمل وخدمات رعاية الأطفال تعدُّ أهم العوامل اللازمة لكفالة التوازن بين العمل والأسرة.

٢٢ - وقد حرصت منظمة العمل الدولية على تعريف الإطار القانوني للتوازن بين العمل والأسرة في اتفاقيتها المتعلقة بالفرص المتكافئة والمعاملة المتساوية للعاملين والعاملات والعاملين من ذوي المسؤوليات الأسرية (الاتفاقية رقم ١٥٦) التي تنص على أنه من أجل إيجاد مساواة وفرص فعّالة في معاملة العاملين والعاملات والأشخاص الذين يتحملون مسؤوليات أسرية وينخرطون أو يرغبون في الانخراط في سلك العمالة، فلا بد من تمكينهم من مزاوله العمل دون التعرض للتمييز. وقد تم اعتماد الاتفاقية المذكورة في عام ١٩٨١ بهدف إيجاد مساواة فعّالة من حيث الفرصة والمعاملة للعاملين والعاملات. كما أن اتفاقية منظمة العمل الدولية

(٨) دومينيك ريتشاردسون "السياسات الأسرية والحدّ من الفقر في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" ورقة مُعدّة من أجل اجتماع فريق الخبراء المعني بـ "تقييم السياسات الأسرية".

المتعلقة بتنقيح اتفاقية حماية الأمومة (المنقحة) (الاتفاقية رقم ١٨٣) التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠ تدعم الحماية في مجالات الحماية الصحية وإجازة الأمومة وحماية الاستخدام وتقديم المزايا. واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ تم التصديق على الاتفاقيتين من جانب ٤١ و ٢٢ بلداً على التوالي^(٩).

٢٣ - وقد اعتمد ما يكاد يكون جميع البلدان الأحكام التشريعية المتعلقة بحماية الأمومة خلال العمل. وكثير من البلدان من غير الأطراف في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٣ تلتزم بالعديد من الجوانب الرئيسية من الاتفاقية حيث أن هناك ٨٥ بلداً تكفل حداً إلزامياً أدنى قوامه ١٤ أسبوعاً لإجازة الأمومة. وما برحت معايير حماية الأمومة في تحسُّن عبر الزمن مع قيام المزيد من البلدان بتقديم استحقاقات للأمهات عقب ولادة الطفل. ومع ذلك، ففي كثير من البلدان، لم تمتد حماية الأمومة لتشمل العاملات في مجالات الزراعة والمنازل^(١٠). وفضلاً عن ذلك، فما زال أرباب العمل يتخوفون في غالب الأحيان من احتمالات الغياب وانخفاض الإنتاجية للعاملين الذين يتحملون مسؤوليات والدية ومن ثم فهم ينجحون للعزوف عن تمويل إجازات الأمومة.

٢٤ - وفي البلدان النامية تتنافس سياسات التوفيق بين العمل والحياة الأسرية مع عدد كبير من الأولويات الإنمائية. وبرغم أن معظم البلدان النامية تعتمد إجازات إلزامية للأمومة فإن الاستحقاقات عادة ما تكون محدودة. وفي آسيا، تتراوح استحقاقات إجازات الأمومة المقدمة من جانب أرباب العمل بين ٥٢ يوماً في نيبال إلى نحو ١٨٠ يوماً في فييت نام. مع ذلك فالامتنال للوائح إجازات الأمومة كثيراً ما ينطوي على مشاكل كما أن نساء كثيرات لا يفدن من الاستحقاقات الكاملة خشية أن يفقدن وظائفهن. وبرغم أن إجازة الأبوة تعدُّ قصيرة نسبياً في جميع أنحاء المنطقة إذ تتراوح بين ٣ أيام إلى ١٥ يوماً إلا أن الرجال، أسوة بالنساء، يتصورون أنهم إنما يخاطرون بأمنهم الوظيفي إذا ما عمدوا للإفادة من هذا الاستحقاق.

٢٥ - وفي العالم النامي يعمل معظم الرجال والنساء في القطاع غير المنظم حيث ما زالت الحماية الاجتماعية هي الاستثناء، ولإنتاج ترتيبات التوازن بين العمل والأسرة. وحتى في القطاع المنظم، يعدُّ المعيار هو ساعات العمل الطويلة وقلما تتاح ترتيبات مرنة لمزاولة

(٩) طبقاً لقاعدة بيانات معايير العمل الدولية لمنظمة العمل الدولية، (ILOLEX) متاح من: www.ilo.org/ilolex/english/newratframeE.htm

(١٠) منظمة العمل الدولية، الأمومة خلال العمل، استعراض التشريعات الوطنية، نتائج من قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية بشأن ظروف العمل وقوانين الاستخدام (منظمة العمل الدولية، جنيف، ٢٠١٠).

العمل. ومع ذلك فأحياناً توجد ترتيبات غير رسمية أكثر حيث يتاح ترك موقع العمل لأسباب أسرية. ولّما تشهد البلدان النامية ترتيبات لرعاية الطفولة تهدف إلى تيسير مشاركة الوالدين في قوة العمل حيث أن الأسر الممتدة هي التي تضطلع بمعظم هذه الرعاية للأطفال الصغار.

٢٦ - وفي معظم البلدان المتقدمة توجد ترتيبات راسخة جيداً بما يكفل منح إجازات الأمومة والأبوة مع وجود تباين من حيث التركيز على المساهمة في رفاه الأطفال، وزيادة المساواة بين الجنسين وتحقيق توازن بين العمل والحياة الأسرية. ومع ذلك فثمة اعتراف متزايد بأن هذه الغايات مترابطة. وبالإضافة إلى إجازة الأبوة، فثمة سياسات رئيسية أخرى تتعلق بالتوازن بين العمل والأسرة في القطاعين العام والخاص، وهي تشمل حوافز مقدّمة تيسيراً للعمل بدوام جزئي أو لاتباع ترتيبات عمل مرنة أو لأداء العمل عن بُعد.

٢٧ - وفي شرق أوروبا، حيث إجازة الأمومة عادة ما تكون سخية إلا أن إجازة الأبوة لم تبدأ بالمنطقة سوى في الآونة الأخيرة. وهي في بعض البلدان ما زالت أقصر من فترة الأسبوعين التي أوصى بها الاتحاد الأوروبي حيث تتراوح من خمسة أيام في هنغاريا وبولندا إلى ١٥ يوماً في بلغاريا^(١١). وفي سلوفينيا، يتيح قانون حماية الوالدية واستحقاقات الأسرة ١٠٥ من الأيام على شكل إجازة للأمومة و ٢٦٠ يوماً لإجازة للأبوة وراتب كامل في كلتا الحالتين.

٢٨ - ويعدّ تقديم رعاية الطفولة والإعانات المدفوعة لصالح ترتيبات رعاية الطفولة في القطاع الخاص جزءاً حيويًا من عملية التوفيق بين العمل والأسرة في البلدان المتقدمة. وثمة اتجاه جديد في بعض البلدان يتمثل في تقديم تعويض مالي لأعضاء الأسرة وخاصة الأجداد الذين يتولون رعاية الأطفال. ففي هنغاريا على سبيل المثال تقدّم علاوة لرعاية الطفولة منزلياً إلى الوالدين والجدود الذين يتولون رعاية الأطفال دون سن السنتين. ومن شأن نظام كهذا أن يخفّض تكاليف رعاية الطفولة عن كاهل الدولة والأسرة على السواء كما يدعم عنصر التضامن فيما بين الأجيال.

٢٩ - وما برحت إجازة الوالد المراعية لظروف العمل والأسرة تشكّل بالتدريج جزءاً من استهداف التوازن بين العمل والأسرة في العديد من البلدان المتقدمة. وطبقاً لقاعدة بيانات المشروع المشترك بين جامعة هارفارد وجامعة ماكغيل بشأن الأسر العاملة في العالم، فإن الاستحقاقات المدفوعة وجوياً لصالح إجازات الوالدية أو المدفوعة لصالح إجازة الأبوة متاحة

(١١) ميشيلا روبيللا "تقييم سياسات الأسرة حول العالم: تركيز على أوروبا الشرقية" ورقة معدّة لاجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بـ "تقييم السياسات الأسرية".

في ٦٦ بلداً فيما تُكفّل إجازة مدفوعة للأومومة في ١٦٩ بلداً. وتتباين الاستحقاقات من حيث أمدّها ومدفوعاتها ومرونتها وما إذا كان الاستحقاق فردياً أو أسرياً. وفي بلدان عديدة تستخدم النظم التي تسمى باسم تعزيز الأبوة أسلوب الحوافز أو الإلزام أو العقوبات^(١٢).

جيم - مبادرات التضامن بين الأجيال

٣٠ - على نحو ما لوحظ في التقارير التي قدمها مؤخراً الأمين العام بشأن قضايا الأسرة، فإن المبادرات الرامية إلى تعزيز التضامن والتعاون بين الأجيال تضم نُظماً للحماية الاجتماعية وبرامج للمتطوعين من الشباب والمستئين فضلاً عن الاستثمار في المراكز المجتمعية التي تضم أجيالاً متباينة مع تعزيز التواصل فيما بين الأجيال في إطار العمل من خلال تقاسم الأعمال وبرامج التوجيه.

٣١ - وثمة برامج للحماية الاجتماعية منها نُظُم المعاشات التقاعدية التي اتضح أنّها تزيد من مكانة المستئين في نطاق أسرهم وهي تفضي أيضاً إلى حالة من التكامل بين الأجيال. وفي الجنوب الأفريقي غالباً ما يستخدم المستئون الاستحقاقات التي يتلقونها للمساعدة على تعويض تكاليف تعليم الأطفال ورعايتهم الصحية. ومن الأرجح للفتيات ضمن الأسر المعيشية التي تتلقى منحة أن يلتحقن بالمدرسة وينجحن أكاديمياً وينعن بمؤشرات أفضل من حيث الصحة والتغذية مقارنة بالأطفال في الأسر التي لا تتلقى تلك المنح. كما أن المعاشات التقاعدية ظلت مرتبطة بالتخفيضات في عمالة الأطفال وهي تُستخدم أحياناً بواسطة أفراد الأسرة المستئين لدعم مشاركة أعضاء الأسرة البالغين في أسواق العمل من خلال توظيف الاستثمارات في مجال تربية الثروة الحيوانية أو تقديم ضمانات مقابل الحصول على الائتمان. (انظر أيضاً الفقرة ١٣ أعلاه).

٣٢ - وكثيراً ما تكفل المبادرات التي يقودها شباب المتطوعين تقديم خدمات إلى الأشخاص المستئين، ومن ذلك مثلاً أداء الزيارات المنزلية إلى المستئين الذين يعانون الوحدة أو قيعدي المنازل، إضافة إلى تقديم مساعدات في أداء الواجبات الأسرية. كما أن برامج المتطوعين لصالح المستئين، ومن ذلك مثلاً "برنامج المتطوعين من أجل المستئين المتقاعدين" في سنغافورة، تقدّم برامج تعليمية لصالح صغار الأطفال كجزء من أنشطة ما بعد المدرسة إضافة إلى برامج استضافة لشباب الطلاب الدوليين. ويقدم "برنامج الحدود السويدي" مرتبات إلى الأجداد الذين يعملون بصورة متفرغة في المدارس.

(١٢) مرغريت أوبريان "السياسات الأسرية الشاملة للأب: تحديات وتوصيات"، ورقة معدة لاجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بـ "تقييم السياسات الأسرية".

٣٣ - وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تستخدم فيالق الخبرة أفراداً ممن بلغوا سن الخامسة والخمسين وما بعدها من أجل تحسين مهارات القراءة والكتابة لدى الأطفال في مرحلة مبكرة. ويتولى البرنامج تجنيد الأكبر سنًا من أجل توجيه وتعليم التلاميذ في المدرسة الابتدائية ومساعدة المدرسين في حجات الدراسة وقيادة أنشطة ما بعد المدرسة. وقد اتضح أن هذه الأنشطة تعزز أداء التلاميذ وتؤدي إلى تحسين رفاه كبار المسنين^(١٣). ومن خلال قانون المسنين الأمريكيين تُقدم الموارد لصالح البرامج المشتركة بين الأجيال من أجل المتطوعين الأكبر سنًا فيما يتصل بالخدمات التي تيسر سبل التفاعل بين المسنين والأطفال في سن المدرسة.

٣٤ - ويمثل تقاسم التراث الثقافي بين الأجيال محوراً لبرنامج "التاريخ الشفوي الوطني" في جنوب أفريقيا. وبعد أن انطلق المشروع في عام ٢٠٠٦ فهو يتولى تجميع حكايات المسنين الذين سبقت مشاركتهم في الأحداث الرئيسية التاريخية التي شهدتها الساحة الوطنية في الآونة الأخيرة، ويستهدف مشروع السياسة الوطنية المتعلقة بالتراث الحي في جنوب أفريقيا والذي انطلق في عام ٢٠٠٩ إضافة إلى برنامج للحوار بين الأجيال في عام ٢٠١٠، تعزيز التضامن بين الأجيال.

٣٥ - وتكفل المراكز المحلية، ومنها مثلاً المرافق المتكاملة عمرياً لصالح الأطفال والأشخاص الأكبر سنًا، سبل المساعدة على توثيق العلاقة بين الشباب والمسنين بما ييسر تفاعلهم اليومي. كما أن المراكز الأسرية في سنغافورة تعمل على التقارب الشديد فيما يتصل برعاية الطفولة ورعاية ما بعد المدرسة وتقديم خدمات الرعاية النهارية لصالح المسنين تيسيراً للتفاعل بين الأجيال^(١٤). كما يُستخدم التشارك في المرافق والساحات العامة، ومنها مثلاً المدارس ومراكز الشباب أو مراكز المسنين الناشطين، لتعزيز الفرص المتاحة للحوار الرسمي وغير الرسمي عبر الأجيال. وفي بلدان قليلة تنشط المراكز الريفية المشتركة بين الأجيال والشبكات ذات الصلة، ومنها مثلاً مركز الممارسة الجيلية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا أو مؤسسات الأجيال المتحدة في الولايات المتحدة من أجل تعزيز الاستراتيجيات والبرامج والسياسات العامة المشتركة بين الأجيال^(١٣).

(١٣) دونا م. بتس "الأطر القائمة للحوار والفهم المتبادل عبر الأجيال؛ الأسرة والمجتمع المحلي والمؤسسات التعليمية وموقع العمل" ورقة مقدمة إلى اجتماع فريق الخبراء المعني بـ "الحوار والفهم المتبادل عبر الأجيال" المعقود يومي ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠١١ في الدوحة. وتتاح مواد مستفادة من الاجتماع في:

<http://social.un.org/index/Family/MeetingsEvents/DialogueandMutualUnderstanding.aspx>

(١٤) لينغ لينغ سانغ "تعزيز التفاهم الجيلي بين الشباب والمسنين: حالة سنغافورة" ورقة مقدمة لاجتماع فريق الخبراء المعني بـ "الحوار والفهم المتبادل عبر الأجيال".

٣٦ - وعلى صعيد إقليمي تعمل المفوضية الأوروبية على تنظيم السنة الأوروبية للشيوخوة الناشطة والتضامن بين الأجيال في عام ٢٠١٢ فيما يمثل ٢٩ نيسان/أبريل يوم الاحتفال السنوي باليوم الأوروبي للتضامن بين الأجيال.

ثالثاً - الاستعدادات المتخذة من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة

ألف - المبادرات المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي*

٣٧ - في كولومبيا يشكل تنفيذ سياسات الأسرة بالتركيز على مكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي وتعزيز التكامل الاجتماعي والتضامن بين الأجيال، جزءاً لا يتجزأ من الاستعدادات الوطنية لإحياء الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. وتهدف برامج التحويلات النقدية "الأسرة تعمل" إلى النهوض بصحة الأطفال وتعليمهم كما أن برنامج مدارس بواسطة الأسر "تدعم العلاقة التعليمية ومشاركة الوالدين في التعليم بينما يستهدف حزمة السلام" الحيلولة دون وقوع العنف الأسري.

٣٨ - وفي اليونان تمتد أولويات السياسات الأسرية لتشمل حماية الأم والطفل والمسنين والعائلات الكبيرة الحجم. وقد وُضع نظام إلكتروني لتقديم خدمات المعونة الاجتماعية تحت إشراف المركز الوطني للتضامن الاجتماعي تعزيزاً لتنسيق أحكام الحماية الاجتماعية. ويتولى المركز كذلك تنسيق وتنفيذ برامج التضامن الاجتماعي والمتطوعين بهدف مكافحة حالات الإقصاء الاجتماعي. وتُضفى حالياً تحسينات على خدمات المشورة المقدمة لصالح أفراد الأسر المتضررين من جراء العنف الأسري مع تيسير إجراءات التبني.

٣٩ - ويعمل الكرسي الرسولي لصالح الأسرة من خلال المجلس البابوي للأسرة الذي ستمثل مبادرته الرعوية الرئيسية الاجتماع العالمي السابع للأسر المقرر عقده في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في ميلانو، إيطاليا تحت موضوع "العمل والاحتفال"، وهذه الفعالية من شأنها أن تركز الاهتمام على الأسرة بوصفها النواة الأساسية للمجتمع والركيزة التي تقوم عليها الشرائع الاجتماعية.

٤٠ - وفي إندونيسيا، ما زال تنفيذ السياسات الوطنية المعنية بالأسرة يشكل مسؤولية يتحملها المجلس الوطني لتنسيق تنظيم الأسرة. ويتم تنفيذ البرامج الوطنية لدعم صمود الأسرة من أجل مساعدة الأسر ذات الأطفال الصغار على اكتساب مهارات الوالدية اللازمة لكفالة

* المعلومات الواردة في الفقرة ٣٧ تستند إلى الاستجابات الواردة إزاء المذكرة الشفوية التي بعثت بها الأمانة العامة في آب/أغسطس ٢٠١١.

نماء الطفولة. كما أن الأسر التي تضم مراهقين يتم مساعدتها على تحسين التواصل بين أفرادها فضلاً عن إعانة الأسر التي تضم كبار السن على تعزيز فعالية مشاركتهم في الحياة الأسرية. ويتم نشر الوعي العام بدور الأسرة من خلال الاحتفال السنوي باليوم الوطني للأسرة (٢٩ حزيران/يونيه).

٤١ - وفي عام ٢٠١٠ قامت اليابان بتنقيح قانونها المتصل برعاية الطفولة والأسرة بما ييسر التوافق بين العمل ورعاية الأطفال بالنسبة للرجال والنساء. ويُلزم القانون المنقح أرباب العمل باتخاذ التدابير اللازمة لاستحداث نظام يضم ساعات عمل أقصر للمستخدمين الذين يتولون رعاية أطفال دون سن الثالثة، إضافة إلى نظام للإعفاء من العمل الإضافي بناءً على الطلب كما يُمدد أجل الإجازة الوالدية ويسر ترتيبات هذه الإجازات.

٤٢ - وفي الأردن يركز المجلس الوطني لشؤون الأسرة على السياسات والتشريعات المتعلقة بالأسرة وكذلك على حماية الأسرة من جميع أنواع العنف بما في ذلك العنف الأسري، كما ينفذ برامج اجتماعية - اقتصادية وبرامج تعليمية وثقافية وصحية وبيئية بما يفيد الأسر. ويعمل المجلس على اعتماد أطر للتنسيق والتواصل فيما بين المؤسسات العاملة في مجال قضايا الأسرة على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ويستهدف أيضاً دعم مشاركة المنظمات غير الحكومية في اعتماد سياسات واستراتيجيات إنمائية.

٤٣ - وفي بروتو تتولى وزارة المرأة والتنمية الاجتماعية أمر الصياغة والتنسيق والتنفيذ بالنسبة للسياسات الرامية إلى دعم الأسر طبقاً للخطة الوطنية لدعم الأسرة للفترة ٢٠٠٤-٢٠١١. كما تتولى دائرة الأسرة والمجتمع المحلي التابعة للوزارة المذكورة وفرعها القانوني والتقني، إضافة إلى دائرة مساعدة ودعم الأسرة، تعزيز سنّ التشريعات الرامية إلى دعم قدرة الأسر على أداء مهامها فيما يتصل بالتغذية والتنشئة والتطبيع الاجتماعي والحماية الاقتصادية. وقد عقد المؤتمر الوطني الرابع المعني بالأسر تحت عنوان "الأسرة والعمل: دعم العلاقات الأسرية مع الدولة والقطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية" في أيار/مايو ٢٠١١، إضافة إلى تنفيذ أنشطة لتعزيز الوعي في إطار إحياء اليوم الدولي للأسرة. وفي إطار الاستعدادات للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، تمت التوصية بالأنشطة التالية المقرر تنفيذها على الصعيد الوطني: مؤتمرات وطنية معنية بالأسر، ومسابقات بشأن الممارسات الجيدة فيما يتصل بوضع السياسات الأسرية، وشنّ حملات إعلامية عن أهمية دعم الأسر وخطط وطنية لدعم الأسر للفترة ٢٠١٢-٢٠٢١ (إضافة إلى نُظم للرصد والتقييم) وإنشاء مرصد وطنية معنية بالأسرة ووضع الأطر القانونية لتعزيزاً لقيام الأسرة بمهامها، والقضاء على الفقر

في حالة الأسر الحضرية والريفية وتقليل حالات اللامساواة وتحقيق التوازن بين مقتضيات العمل وواجبات الأسرة وما يتصل بذلك من مواضيع.

٤٤ - وفي أوروغواي، تتولى الإدارة المعنية بالأطفال والمراهقين والأسرة قيادة الجهود الرامية إلى تحسين حالة الأطفال المستضعفين ومن إليهم من شباب وأسر. وقد أدّى برنامج "تعزيز الفرص" إلى زيادة الرعاية في مجالات التغذية وسائر المجالات المتخصصة لصالح الحوامل وصغار الأطفال كما يعمل "برنامج المجتمعات الرئيسية" بصورة وثيقة مع الأسر والمجتمعات المحلية من أجل تنمية رأس المال البشري عن طريق خفض حالات الغياب في المدارس. وتم إنشاء أو تعزيز آليات عديدة (نظم معلومات تتصل بالطفولة والمراهقة وسجل مركزي للأطراف المستفيدة) من أجل تقييم أثر البرامج الاجتماعية على الأفراد والأسر التي ينتمون إليها.

٤٥ - أما المنتدى الوزاري الرابع في شرق آسيا المعني بالأسر الذي استضافته ماليزيا في الفترة من ٧ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ فقد نظر في الخبرات وأفضل الممارسات المتصلة ببرامج التدخل وإعادة التأهيل على صعيد الأسر التي تواجه خطراً ماثلاً أو خطراً جسيماً وكفل تقاسم تلك التجارب. ومن بين الأسر المذكورة تلك المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأسر التي تعاني الفقر أو العنف الأسري أو حالات الطلاق وأسرة الوالد الوحيد. وقد قرّر الوزراء ورؤساء الوفود المنتمون إلى ١٤ من بلدان تلك المنطقة الفرعية تعزيز التعاون فيما يتصل بتقاسم البيانات بشأن السياسات والبيانات والبحوث وأفضل الممارسات المتصلة بالأسرة إضافة إلى بناء القدرات اللازمة للتصدي للقضايا الأسرية المشتركة^(١٥).

٤٦ - وقد عُقد المؤتمر التحضيري الإقليمي الأول لإحياء الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، الذي نظّمه البرلمان الأوروبي يوم ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، وركّز الاجتماع على موضوع "التضامن بين الأجيال: المفهوم والحقوق والمسؤوليات" وجمع على صعيده ممثلين من ٣٢ بلداً إضافة إلى أعضاء البرلمان الأوروبي المنتمين إلى مختلف الجماعات السياسية.

(١٥) انظر "بيان كوالالمبور بشأن حماية وتمكين الأسر التي تواجه خطراً ماثلاً وأخطاراً جسيمة"، متاح من: <http://202.187.17.12/~kpwkm/eastasia/images/klstatement.pdf>

باء - مبادرات المجتمع المدني

٤٧ - عملت لجنة نيويورك للمنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة على تعزيز الوعي بشأن أهداف السنة الدولية للأسرة وذكرها السنوية العشرين من خلال عقد اجتماعات شهرية تناولت مجموعة متنوعة من القضايا المتصلة بالأسرة بما في ذلك آثار العولمة على الأسرة وتحديات الوالدية وسبل تخطيطها والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن قضايا الأسرة.

٤٨ - أما لجنة فيينا للمنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة فقد بدأت بذل جهودها لبناء الوعي من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة من خلال إصدار نشرتها ربع السنوية "دولية الأسر" التي يتم بثها إلكترونياً^(١٦). كما عقدت لجنة فيينا منتدى دولياً يوم ١٦ أيار/مايو ٢٠١١ في مركز فيينا الدولي للاحتفال باليوم الدولي للأسر وطرحت اقتراحاً يقضي بوضع صيغة مستكملة للدراسة التي سبق إجراؤها في عام ٢٠٠٤ بعنوان "توثيق مساهمات منظمات المجتمع المدني في رفاه الأسر".

٤٩ - وعقد مركز التنسيق المعني بالأسرة، في شعبة السياسة الاجتماعية والتنمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اجتماعات استشارية مع المنظمات غير الحكومية التالية فيما يتصل بالاستعدادات المتخذة للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة: معهد الدوحة الدولي للدراسات الأسرية والتنمية، منتدى الأسرة (إسبانيا)، رصد أحوال الأسرة، دولية رصد أحوال الأسرة، الأجيال المتحدة، المنظمة الوطنية لحرية الاختيار في مجال رعاية الأطفال والمساواة والوالدية في إطار جعل الطفل محوراً (هارو، السويد)، مركز هوارد للأسرة والدين والمجتمع، الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، الاتحاد الدولي لتثقيف الوالدين، المجلس الوطني المعني بالعلاقات الأسرية (الولايات المتحدة)، لجنة نيويورك للمنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة، منتدى الوالدين، التواصل مع الأطفال، معهد الخدمات والبحوث المعنية بالأسرة والأطفال، اتحاد السلام العالمي، لجنة فيينا للمنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة، المنظمة العالمية للأسرة، الحركة العالمية للأمهات (فرنسا)، المنظمة العالمية للمرأة إضافة إلى منظمات أخرى. وقد عرضت كثير من منظمات المجتمع المدني تقديم الدعم من أجل الاستعدادات الجاري اتخاذها وهي تخطط حالياً لإقامة فعاليات وطنية وإقليمية لإحياء السنة الدولية.

(١٦) متاح من: www.viennafamilycommittee.org/

٥٠ - كما عرض معهد الدوحة الدولي للدراسات الأسرية والتنمية أن يعمل مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمجتمع المدني وسائر الشركاء المعنيين لتنظيم سلسلة اجتماعات لأفرقة خبراء تُعقد على المستوى الإقليمي لتدارس المواضيع المتصلة بأهداف السنة الدولية للأسرة وذكرها السنوية العشرين.

جيم - الاستعدادات المتخذة على الصعيد الدولي

١ - لجنة التنمية الاجتماعية

٥١ - تمثل متابعة السنة الدولية للأسرة جزءاً لا يتجزأ من جدول الأعمال ومن برنامج العمل للجنة التنمية الاجتماعية المتعدد السنوات. وعملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/٢٠١١ تتولى اللجنة استعراض الاستعدادات التي تتم سنوياً حتى عام ٢٠١٤، من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة.

٥٢ - وخلال مداولات اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين أكدت دول أعضاء مختلفة على أهمية إدراج منظورات الأسرة ضمن الاستراتيجيات الشاملة في وضع السياسات الاجتماعية إضافة إلى الاستراتيجيات الأوسع نطاقاً على المستوى الاجتماعي - الاقتصادي، مع تشجيع الحكومات على ضمان تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة بما يتسق مع الذكرى السنوية العشرين المقرر الاحتفال بها مستقبلاً من خلال تقديم المساعدة اللازمة بما يكفل مواصلة تعزيز وتحقيق أهدافها المكلفة بها. ولاحظ المندوبون أن مؤسسة الأسرة تواجه تحديات بسبب الآثار السلبية الناجمة عن الأزمات المالية والاقتصادية وعن وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز مما يقتضي إسباغ الحماية عليها. ومن ثم فقد صدرت التوصية كذلك بتبادل أفضل الممارسات بالنسبة إلى سياسات وبرامج الأسرة.

٢ - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٥٣ - في عام ٢٠١١ عملت شعبة السياسة الاجتماعية والتنمية على تنظيم اجتماعين لفريقي خبراء استعداداً للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. وكانت مواضيع اجتماع فريق الخبراء المعني بمسألة "الحوار والفهم المتبادل عبر الأجيال" تتمثل في التكامل الاجتماعي وقضايا التضامن بين الأجيال مع تأكيد خاص على الشباب. وقد عُقد الاجتماع في الدوحة يومي ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠١١ وتم تنظيمه بالتعاون مع معهد الدوحة الدولي

للدراستات الأسرية والتنمية^(١٧)، وجاء عقد الاجتماع في إطار إحياء السنة الدولية للشباب ٢٠١٢-٢٠١٠ ليشكّل جزءاً من الاستعدادات للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة.

٥٤ - أما اجتماع فريق الخبراء المعني بموضوع "تقييم سياسات الأسرة: التصدي لفقر الأسرة وللإقصاء الاجتماعي وكفالة التوازن بين العمل والأسرة" فقد عُقد في نيويورك في الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١ وناقش الخبراء الاتجاهات الحالية التي تؤثر على الأسر والحاجة إلى استجابات تتم في مجال السياسات المعمول بها، كما ركّزوا على تقييم السياسات المعنية بالأسر وأجروا استعراضاً إقليمياً لتلك السياسات في مجالات استئصال شأفة الفقر وتحقيق التوازن بين العمل والأسرة^(١٨).

٥٥ - وفي فعالية جانبية عُقدت في إطار الدورة التاسعة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية، أصدرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية منشوراً بعنوان الرجال في الأسر وسياسات الأسرة في عالم متغيّر^(١٩). ويؤكد المنشور على أهمية السياسات التي تيسّر توسيع مشاركة الرجال في حياة أسرهم وخاصة ما يتعلق بتحقيق توازن بين العمل والحياة. أما التدابير التي تثبت فعاليتها في هذا المضمار فتشمل زيادة الإجازات الأبوية وإتاحة اتخاذ ترتيبات عمل مرنة بالنسبة للرجال والنساء الذين يعولون أطفالاً صغاراً ومن ذلك مثلاً إتاحة خيار العمل بدوام جزئي وزيادة فرص الحصول على رعاية الطفل. وقد يحتاج الأمر إلى تنقيح قوانين الأسرة من أجل الاعتراف بالرجل بوصفه مقدّماً للرعاية مع إتاحة الحضانه المشتركة في حالات الطلاق. وينبغي للسياسات المتبعة أن تدعم كذلك مشاركة الرجل والمرأة في السيطرة على الأصول العائدة للأسرة المعيشية مع المشاركة في صنع قرارات الأسرة بما يكفل سُبلاً معيشية كافية لعائلاتهم.

٥٦ - وفي عام ٢٠١١ تم في مقر الأمم المتحدة تنظيم حلقة نقاشية من أجل اليوم الدولي للأسر في إطار موضوع للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية بعنوان:

(١٧) مواد مستقاة من اجتماع فريق الخبراء بشأن "الحوار والفهم المتبادل عبر الأجيال" المعقود يومي ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠١١ في الدوحة، متاحة على: <http://social.un.org/index/Family/MeetingsEvents/DialogueandMutualUnderstanding.aspx>.

(١٨) مواد مستقاة من اجتماع فريق الخبراء المعني بـ "تقييم السياسات الأسرية" المعقود في الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١ في نيويورك، متاحة من: <http://social.un.org/index/Family/MeetingsEvents/EGMonAssessingFamilyPolicies.aspx>.

(١٩) الرجال في الأسر وسياسات الأسرة في عالم متغيّر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.II.IV.1)، نيويورك، ٢٠١١.

”التصدي لفقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي“. وضمّ أعضاء الحلقة النقاشية ممثّلين للبعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمجتمع المدني. ونوه المتكلّمون بأن برامج التحويلات النقدية في المكسيك وغيرها من مناطق أمريكا اللاتينية كانت فعّالة في تحسين عدد من مؤشرات الإفادة من الرعاية، ومن ذلك مثلاً ما يتصل بالصحة والتغذية والالتحاق بالمدرسة. وأكدت الحلقة أيضاً على أن الأطفال الذين يعيشون في أسر الوالد الوحيد من الأرجح أن يعيشوا في رتبة الفقر، وأن التركيز على الأطفال أمر لا غنى عنه بما يحول دون انتقال حالة الفقر من جيل إلى جيل. كما أن التصدي لآفة الاستبعاد الاجتماعي المنبثقة عن التمييز والتحيز والإيذاء والافتقار إلى الصوت المعبر وعجز القدرات كلها أمور مهمة بدورها إذا ما كان الهدف هو نجاح سياسات مكافحة الفقر. وخلصت الحلقة النقاشية إلى أن مكافحة فقر الأسرة من شأنها أن تساعد على التصدي لطائفة واسعة من القضايا الأخرى، ومن ذلك مثلاً حشد المتاح من فرص العمل وتعزيز مساواة الجنسين ودعم رفاه ونماء الطفولة.

رابعاً - النتائج والتوصيات

٥٧ - الاحتفال بالذكرى السنوية المقبلة في عام ٢٠١٤ للسنة الدولية للأسرة يتيح فرصة لمعاودة النظر في السياسات الموجهة للأسرة كجزء من جهود التنمية الشاملة. وحتى برغم ما قد يلوح من خطأ التصور بأن العوامل الأسرية تؤثر على جميع القضايا الاجتماعية أو أن النهج المرتبطة بالأسرة دائماً ما تكون فعّالة، فإن السياسات التي تركز على الأسرة ثبت أنها لها قيمة وفعالية في كثير من مجالات التنمية الاجتماعية.

٥٨ - وفي مجال القضاء على الفقر، اتضح أن البرامج التي تركز على الأسرة تتسم بالفعالية بالنسبة إلى الحد من المعدلات الشاملة للفقر ومن ثم ينبغي مواصلة توسيعها. ويقتضي التصدي للفقر تسليماً واضحاً بأن برامج دعم الأسرة الكافية والمستدامة تشكل أدوات لا غنى عنها لتعزيز نماء الأطفال والحد من فقر الأسرة والحيولة دون انتقال آفة الفقر من جيل إلى جيل آخر. كما أن استراتيجيات مكافحة الفقر، ومنها مثلاً التحويلات النقدية والمزايا الضريبية وتقديم الخدمات الأساسية وغير ذلك من التدابير، لا بد وأن تأخذ في حسابها تنوّع احتياجات أفراد الأسرة، فضلاً عن إيلاء الاحترام لمساواة الجنسين. ويحتاج الأمر إلى تقديم مساعدات خاصة من أجل الأزواج من الشباب الذين يشرعون في تكوين أسرهم من خلال الإعفاءات الضريبية والقروض التفضيلية ومساعدات الإسكان. وفي ضوء الآثار السلبية المزمّنة الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية يحتاج الأمر إلى اتخاذ تدابير خاصة تكفل الحماية لأشد الأسر استضعافاً.

٥٩ - ويستند ضمان التوازن بين العمل والأسرة إلى تقديم الحوافز وإزالة العقبات التنظيمية الماثلة التي تحول بين قطاع الأعمال وبين إقرار الإجازات الوالدية وإتاحة المرونة في ترتيبات العمل مع إتاحة فرص العمل بدوام جزئي والتماس سبل أكثر ابتكاراً بما يزيد من مرونة العمل وإنتاجيته على السواء.

٦٠ - ولا غنى عن الارتقاء بمستوى رعاية الطفولة وصولاً إلى تحقيق توازن أمثل بين العمل والأسرة. ولا بد أن يتاح أمام الوالدين طائفة متنوعة من الخيارات توضع تحت تصرفهما، بما في ذلك رعاية للطفولة مقدمة من جانب الحكومة أو من جانب أرباب العمل، فضلاً عن رعاية تتيح البقاء في المنزل لتقديمها ودعم أسري متوسّع وغير ذلك من الترتيبات التي يتم اتخاذها في ضوء الاحتياجات الفردية لأطفالهم. وفيما يغلب على هذا الأمر تقديم معونات للدعم لصالح خدمات رعاية الطفولة الخارجية، قلما يتم تقديم حوافز مالية إلى مقدّمي الرعاية الأسريين اللهم إلا في القليل النادر، وعليه ينبغي أن يتاح الدعم لخيارات الوالدين مع تقديم الإعانات المالية لصالح شتى أشكال رعاية الطفولة وطبقاً لما يفضّله الأبوان.

٦١ - وبما أن سياسات التوازن بين العمل والأسرة هي مفتاح المساعدة على تحقيق توزيع أكثر إنصافاً للواجبات الأسرية ومسؤوليات رعاية الطفولة، وهي بهذا تسهم في مساواة الجنسين، يتوجّب على سياسات الأسرة أن تتجه نحو نموذج لأسرة تضم اثنين من كسبة العيش فتدعم المسؤوليات المضطلع بها في مجال الرعاية والكسب من جانب الرجل والمرأة على السواء. وينبغي أن يشكل استيعاب الأب جزءاً من سياسة أسرية حديثة كما يجب للكيانات الوطنية أن تستكشف النظم الكفيلة بإدراك ودعم أنشطة الرعاية التي يتولاها الرجل في إطار الأسرة بما في ذلك إجازة الأبوة وقت ولادة الطفل أو إجازة الأبوة في مرحلة زمنية لاحقة على مدار المراحل المبكرة من حياة الطفل. وفضلاً عن ذلك، فثمة حاجة متزايدة لمواصلة البرامج والاستراتيجيات الكفيلة بتشجيع مشاركة الرجل في مختلف جوانب حياة الأسرة وفي مجالات سوق العمل وقانون الأسرة والخدمات الصحية والاجتماعية إضافة إلى مجالي التعليم والإعلام^(١٩).

٦٢ - ومن إجراءات الحماية الاجتماعية، ومنها مثلاً المعاشات التقاعدية للمسنين، ما يشكل مفتاحاً أساسياً للنهوض بالتضامن فيما بين الأجيال. كذلك فمن البرامج المدرسية وبرامج المجتمع المحلي وموقع العمل ومنها برامج المتطوعين بالنسبة للشباب والكبار، فضلاً عن الأنشطة المبذولة على صعيد المراكز المجتمعية المتعددة الأجيال وبرامج تقاسم العمل والتوجيه المدرسي، ما ثبت فعاليته في تعزيز التكافل والتعاون فيما بين الأجيال.

٦٣ - وتقصد الاستعدادات المتخذة من أجل الذكرى السنوية العشرين إلى إمعان التفكير في الإنجازات والسبلات المتصلة بالسياسات والبرامج الموجهة للأسرة منذ أول مناسبة عُقدت لإحياء السنة الدولية المذكورة في عام ١٩٩٤. وتتضمن النتائج السلبية التي ما زالت ناجمة عما وقع مؤخراً من أزمات اقتصادية واجتماعية اتباع نُهج جديدة بما يكفل دعم الأسر بوصفها عوامل أساسية للتنمية.

٦٤ - وقد ترغب الدول الأعضاء في النظر في التوصيات التالية:

سياسة الأسرة

(أ) حث الحكومات على إنشاء أو تدعيم الوكالات الوطنية أو الهيئات الحكومية التي تتولى تصميم وتقييم ورصد السياسات الأسرية، وتحليل مدى تأثير الأسر وتأثيرها من خلال السياسات ومؤازرة الأسر على أساس كون هذا الأمر موضوعاً أساسياً للدراسة والاستثمار والشراكة والإجراءات السياسية؛

(ب) حث الحكومات على تدعيم الصندوق الاستثماري التابع للأمم المتحدة، المعني بأنشطة الأسرة بما يتيح لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تقدّم المزيد من المساعدة عند الطلب إلى البلدان في مجال وضع السياسات الأسرية؛

(ج) حث الحكومات على اتباع السبل الفعّالة والمنصفة في تقديم الاستحقاقات التي تركز على الأسر بما في ذلك الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية وبما يفضي إلى الحد من فقر الأسرة والتصدّي للتمييز الجنساني ضمن نطاق الأسر ومنع انتقال حالة الفقر من جيل إلى جيل، إضافة إلى كفالة النفقات الاجتماعية بما في ذلك استحقاقات الحماية الاجتماعية بما يسبغ الحماية على أشد الأسر استضعافاً وهي تلك المتضررة من جراء الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحالية؛

(د) حث الحكومات على تصديق وتحسين تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٦ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٣ فيما يتصل بالتوفيق بين العمل والأسرة. وتشجّع الحكومات، وكذلك دوائر القطاع الخاص، على دعم الترتيبات التي تتصل بالإجازات الوالدية وتوسيع نطاق مرونة العمل وترتيبات العمل بدوام جزئي لصالح المستخدمين الذين يتحملون مسؤوليات أسرية وتعزيز مشاركة الوالدين ودعم نطاق واسع من ترتيبات رعاية الطفولة؛

(هـ) حث الحكومات وسائر الأطراف صاحبة المصلحة على الاستثمار في مجال تحقيق التضامن بين الأجيال من خلال تقديم المعاشات التقاعدية الاجتماعية ودعم برامج

المتطوعين الرامية إلى تحقيق مصلحة الشباب والمسنين، والاستثمار في المراكز الاجتماعية التي تضم أجيالاً متعددة مع تعزيز التواصل فيما بين الأجيال على صعيد العمل من خلال تقاسم الأعمال وبرامج التوجيه التعليمي.

الاستعدادات المتخذة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة

(و) قد تنظر لجنة التنمية الاجتماعية في الطلب إلى الحكومات والدجان الإقليمية والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني أن تقدم تقارير عن أنشطتها المبذولة دعماً للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين بالسنة الدولية للأسرة؛

(ز) وتُحثّ الحكومات ووكالات وهيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية على تقاسم الممارسات الجيدة والبيانات المتصلة بوضع سياسات الأسرة ولا سيما في مجالات الفقر والتوفيق بين العمل والأسرة وتضامن الأجيال؛

(ح) قد تنظر الحكومات في تبني مشاركات تعاونية مع منظمات المجتمع المدني والمشاريع الخاصة والمؤسسات الأكاديمية بما يدعم تصميم السياسات والبرامج الموجهة نحو الأسر وتنفيذها وتقييمها في إطار الاستعداد للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة.